

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1996/31
4 April 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الرابعة

١٨ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ١٩٩٦

الاجتماع الرفيع المستوى

تقرير المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعنى
بالتكلمية المستدامة عن دورته الخامسة

(نيويورك، ٢٩ - ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)

موجز

عقدت الدورة الخامسة للمجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعنى بالتكنمية المستدامة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وبحثت الدورة ثلاثة مواضيع، هي: أثر الثورة العالمية للاتصالات المتعددة الوسائل على التنمية المستدامة؛ والشبكات المستدامة للطاقة والنقل؛ ودور المجلس في استعراض عام ١٩٩٧ للتقدم المحرز في تنفيذ التزامات ريو.

والتقى المجلس بالأمين العام يومي ٢٩ و ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ويرد في الفصل الثالث من التقرير ملخص للمناقشة التي جرت في ٣١ كانون الثاني/يناير.

وكان معروضا على المجلس عدد من ورقات المعلومات الأساسية بشأن قضايا ومشاكل معينة تتعلق بكل من الموضوعات الثلاثة. وأدى عدد من الاختصاصيين الفنيين ببيانات وساهموا في مناقشة الموضوعات الثلاثة.

وفيما يتعلق بمسألة الاتصالات، وافق المجلس على أن تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات الحديثة الميسرة على نطاق واسع يمكن أن تعزز التنمية المستدامة بتشجيعها للنمو الاقتصادي،

وإتاحتها الوصول الى المعلومات، وتعزيزها للمجتمع المدني وتقليلها للسفر المستهلك للطاقة. وهذه التكنولوجيات المنخفضة التكلفة تُمكِّن البلدان النامية من "تحطيم" التكنولوجيات الأقدم والأكثر تكلفة. بيد أن للتكنولوجيات الجديدة مخاطر تمثل في تشجيع النزعة الاستهلاكية، والسماح للشركات المتعددة الجنسيات باستغلال الأوضاع الداخلية عن طريق تقديم معلومات أجود، وغمر السكان بوابل من المعلومات، وتقليل التنوع الثقافي.

ولتوسيع نطاق خدمات الاتصالات وتحسينها، تقوم الآن بلدان عديدة بتحويل بعض الخدمات الى القطاع الخاص وإدخال المنافسة. ولتكلفة تيسير هذه الخدمات على نطاق واسع وبأسعار معقولة، تستخدم البلدان مجموعة متنوعة من النهج فيما يتعلق بتنظيم الخدمات الأساسية ودعم البعض من هذه الخدمات بإيرادات البعض الآخر.

وبفضل تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات الجديدة يصبح من الممكن أيضاً تبادل المعلومات والبيانات سريعاً وبدون تكاليف باهظة من خلال الشبكات الالكترونية، التي من قبيل شبكة إنترنت، وبالتالي تشجيع الاشتراك في صنع السياسات، وتبادل المعلومات داخل المجتمعات المهمة بالأمر، ورصد مؤشرات التنمية المستدامة.

ووافق المجلس على أنه ينبغي لكل بلد أن يشجع تكنولوجيات المعلومات الحديثة وأن يثقف الجمّهور العام لتمكين الأسر المعيشية والأعمال التجارية من الاستفادة من ظاهرة العولمة.

وفيما يتعلق بموضوع الطاقة والنقل، لاحظ المجلس أن أنواع الوقود الأحفوري توفر حالياً ٨٥ في المائة من الطاقة التجارية في العالم و ٩٧ في المائة من الوقود المستخدم في النقل. و تستأثر البلدان المتقدمة النمو بالجزء الأكبر من هذا الاستهلاك. رغم أنه يتوقع حدوث معظم النمو مستقبلاً في البلدان النامية، حيث لا تزال الإمكانيات محدودة فيما يتعلق بتيسير الطاقة التجارية لمليارين ونصف مليار نسمة. ويحول انعدام الطاقة دون تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية، ولكن أنماط الإنتاج والاستهلاك تstem في ظهور مشاكل بيئية عديدة.

ووافق المجلس على أن الانتقال الى اقتصادات طاقة نقل أكثر استدامة سيتطلب إجراء تغييرات كبرى في سياسات من قبيل سياسات الدعم المقدم للطاقة والنقل، فضلاً عن إعادة توجيه برامج البحث في مجال الطاقة. ومثل هذه التغييرات لن تثمر إلا بعد عقود عديدة من الزمن، والسبب في ذلك هو حجم قطاعي الطاقة والنقل ليس إلا.

وفي السنوات الأخيرة، غطت الشواغل الناجمة عن مساهمة ثاني أكسيد الكربون في الاحتراق العالمي على الشواغل المتعلقة بمدى توافر الوقود الأحفوري في الأجل الطويل. واتفق المجلس على أنه بينما سيظل العالم يعتمد على الوقود الأحفوري لعقود عديدة مقبلة توجد إمكانية كبيرة لرفع كفاءة الطاقة وبالتالي تخفيف حدة الآثار البيئية المتختلفة عن الوقود الأحفوري. كذلك تتحسن بسرعة إمكانيات أنواع الوقود غير الكربونية. واتفق المجلس على أن العائق الرئيسي الحال دون الاستخدام الواسع النطاق لتدابير رفع كفاءة الطاقة واستخدام مصادر الطاقة المتتجددة هو ما تتمتع به أنواع الوقود الأحفوري من ميزة تنافسية، وهي ميزة يرجح أن تسود طالما أن التكاليف البيئية لتلك التدابير والمصادر لم تستوعب داخليا. ويعتمد المجلس معالجة المسائل البيئية بمزيد من التعمق في عمله مستقبلا.

ويستأثر النقل بـ ٢٤ في المائة من الطلب العالمي على الطاقة التجارية، ويتوقع أن يتواصل نمو الطلب على الطاقة لأغراض النقل، لا سيما بسبب النمو السريع في قطاع النقل، بالبلدان النامية. ويؤثر قطاع النقل تأثيرا ملحوظا على التنمية المستدامة من خلال انبعاثات غاز الدفيئة، وتأثير المواد الملوثة على صحة الإنسان، والاكتماظ الحضري وغير ذلك من العوامل. وتشير بعض التقديرات إلى أن التكاليف الاجتماعية والبيئية لأنماط النقل الحالية تعادل تكاليف الوقود أو تفوقها. وبينما تحققت تحسينات هامة في كفاءة وقود المركبات في السنوات الأخيرة، قابلت ذلك زيادات في استخدام المركبات واستخدام أنواع من المركبات أقل من حيث الكفاءة الوقودية. وحيث المجلس الحكومات على أن تبلغ عن التقدم الذي تحرزه في الاستجابة لتوصيات لجنة التنمية المستدامة الداعية إلى إزالة مادة الرصاص من البنزين.

واتفق المجلس على أنه يمكن تخفيف حدة المشاكل المرتبطة بالنقل بواسطة تكنولوجيات جديدة للمركبات الكفؤة طاقيا. وتشمل التغييرات الأخرى، التي تستلزم مزيدا من الوقت، أنواع الوقود البديلة، ولا سيما استخدام المركبات الكهربائية الدفع. وتسهم التغييرات الحادثة في هيكل شبكات النقل لتشجيع التحول إلى وسائل نقل أكثر مساهمة كبيرة في التقليل من المشاكل البيئية، غير أنها ستستلزم اتخاذ مجموعة أعقد من إجراءات السياسة العامة.

ويمكن أن تركز السياسات المتعلقة بالطاقة المستدامة والنقل على ثلاثة أهداف رئيسية، هي: (أ) خفض الانبعاثات الصادرة من شبكات النقل؛ (ب) التحول إلى شبكات نقل ذات انبعاثات أقل؛ (ج) خفض الطلب على النقل. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام إلى اتخاذ تدابير ترمي إلى تشبيط الهم لكي لا يستخدم النقل الخاص، وإلى تشجيع استخدام شبكات النقل العام.

وبينما يرجح ألا يكون من العملي تنفيذ الاستيعاب الكامل للتكليف والمنافع البيئية المرتبطة بالنقل، ينبغي اتخاذ تدابير اقتصادية وتنظيمية في هذا الاتجاه، لا سيما توفير شبكات نقل بديلة، وإحداث زيادات في أسعار الوقود، وتنظيم حملات تشجيعية للتشجيع على أنماط حياة أكثر تواضعا.

ونظرا لأن المنافسة الدولية يمكن أن تشكل عائقا يحول دون اعتماد السياسات البيئية، ينبغي تنفيذ معايير تنظيمية وبيئية للنقل تكون أكثر فعالية وصرامة وتنسيقها على الصعيد الدولي.

واتفق المجلس على ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام إلى عدد من المسائل، هي: الحد من نمو الحركة الجوية؛ وتقديم حوافز لصناعة سيارات أكفاء وأنظف؛ وتشجيع "التحطيط الأقل تكلفة"/"مخططات لإدارة جاذب الطلب لحفظ كفاءة الطاقة؛ ووضع مخططات ضريبة بيئية متفقة عليها دوليا.

وفيما يتعلق باستعراض عام ١٩٩٧ للتقدم المحرز في تنفيذ التزامات ريو، قرر المجلس أن يسهم بوسائلتين، هما: (أ) اتخاذ مبادرات لحفظ المناقشة بشأن تنفيذ التزامات ريو في مجتمعات أعضاء المجلس، (ب) إعداد تقرير لتقديمه إلى الدورة الخامسة للجنة التنمية المستدامة في نيسان/أبريل ١٩٩٧. واتفق المجلس على أن يستعرض في تقريره حالة المناقشة بشأن التنمية المستدامة، ويبحث العوائق الحائلة دون تحقيق التنمية المستدامة، ويحدد الإجراءات التي ينبغي اتخاذها من أجل تحقيق أهداف عملية، مع التركيز على عدد محدود من المسائل الحاسمة، بما فيها الطاقة والنقل، فضلا عن المسائل الأكثر عمومية التي من قبيل العولمة وتحويل الملكية إلى القطاع الخاص، وتسهيل الاستفادة من الموارد، وزيادة الاشتراك.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٦	١-١١	- ثورة الاتصالات والتنمية المستدامة
١٠	١٢-٣٤	- شبكات الطاقة المستدامة والنقل
١٥	٣٥-٤٥	- الاجتماع مع الأمين العام
رابعا		- تدابير من أجل العمل المقبل: إسهام في استعراض عام ١٩٩٧ للتقدم المحرز في تنفيذ التزامات ريو
١٨	٤٦-٤٨	
١٨	٤٩-٥٦	- تنظيم الدورة

المرفقات

الأول	- الخطوط العامة للتقرير يقدم إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها الخامسة كمشاركة في استعراض عام ١٩٩٧ الذي يتناول التقدم المحرز في تنفيذ التزامات ريو
٢١	
الثاني	- جدول الأعمال
٢٦	
الثالث	- السير الشخصية لأعضاء المجلس
٢٧	

أولاً - ثورة الاتصالات والتنمية المستدامة

ألف - الاتصالات والتنمية المستدامة

١ - يمكن للتكنولوجيات الحديثة في مجال الاتصالات والمعلومات، إذا ما كانت ميسرة على نطاق واسع، أن تعزز التنمية المستدامة بعده من الطرق، وذلك بتعزيز النمو والتنوع في المجال الاقتصادي؛ وبتزويد الناس بالمعلومات المتعلقة بالاستدامة؛ وبتعزيز قيام مجتمع مدني نشط وتيسير أعماله؛ وبتقليص النقل المستهلك للطاقة، وذلك بوسائل من قبيل المؤتمرات الإلكترونية والمؤتمرات الفيديوية والعمل من بعد بالحاسوب، والتعليم من بعد، والحصول على المعلومات الطبية من بعد. وانخفاض تكلفة هذه التكنولوجيات نسبة إلى نظم الاتصال الأقدم منها يتيح للبلدان النامية "تجاوز" التكنولوجيات الأقدم؛ وعلى سبيل المثال، توجد الآن لدى بعض البلدان النامية نسبة من الخطوط الرقمية تفوق نسبة الموجود منها لدى العديد من البلدان المتقدمة النمو. كما يمكن أن تساعد الاتصالات الحديثة على الحد من هجرة الأدمغة، بتمكين الناس في البلدان النامية من البقاء على اتصال بالزملاء والتطورات الحادثة على نطاق العالم. ولتحقيق هذه الفوائد، ينبغي للمجتمعات أن تعرف بكون الاتصالات ضرورة أساسية وأن تيسر إمكانية وصول الجميع إليها.

٢ - ومع ذلك، فإن هذه التكنولوجيات تجلب مخاطر على التنمية المستدامة: فهي قد تعزز عولمة الروح الاستهلاكية عن طريق الإعلان وغيره من الوسائل؛ وتحمل معها خطر إرباك الناس بفيض غامر من المعلومات المختلفة النوعية وال موضوعية، مما يستلزم استحداث مهارات جديدة لتقدير المعلومات وإدارتها؛ بل وقد تتيح للشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات إمكانية استغلال الأوضاع المحلية بفضل حيازتها معلومات أفضل. وتتجدر الإشارة أيضاً إلى ضرورة ضمان الحفاظ على التنوع الثقافي.

٣ - وعلى الرغم من أن معظم التكنولوجيات الجديدة تتتطور استجابة لطلب البلدا المتقدمة النمو، يفيد بعض هذه التكنولوجيات المناطق النامية قائدة جمهة. وعلى سبيل المثال، تتيح تكنولوجيات الهاتف اللاسلكي الجديدة إمكانية مد الخدمات الأساسية إلى المناطق الريفية والنائية بتكلفة أقل بكثير من تكلفة الخطوط الأرضية التقليدية. والآن أخذت الاتصالات السلكية واللاسلكية تتيح فرصاً اقتصادية جديدة للبلدان النامية، بتمكينها من تقديم خدمات معلوماتية كثيفة العمالة إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. ولدى الهند، على سبيل المثال، صناعة لبرامج الحاسوب آخذة في النمو بسرعة تقدم هذه الخدمات لزبائن في البلدان المتقدمة النمو، ولدى جامايكا ما يزيد على ٢٥ شركة تقدم خدمات في مجال تجهيز المعلومات إلى زبائن في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

باء - تحسين خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية

٤ - للتوسيع في خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتحسينها، يتبنى الآن عديد من البلدان نهجاً تعددية في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، يسمح إما بعمل المؤسسات الخاصة في تنافس حر، وإما بوجود احتكارات خاصة منظمة، وإنما بوجود هيئات مملوكة للحكومة، وذلك مع التنظيم لضمان إمكانية تمنع جميع المستعملين بهذه الخدمات بأسعار معقولة ولضمان حصول جميع الشركات على فرص عادلة في القطاعات التنافسية. ولا يوجد نموذج فريد لعملية إعادة التشكيل التي من هذا القبيل؛ فكل عملية تعتمد على التنظيم والهيكل الأساسي القائمين في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، وعلى حجم البلد وسوقه، ومستواه التكنولوجي وهيكله الاقتصادي. ومع ذلك، ينبغي لكل بلد أن يضع في اعتباره الطابع العالمي للتكنولوجيا المعلوماتية الجديدة.

٥ - وقد يقتضي تعزيز فرص حصول الجميع على خدمات الاتصال السلكي واللاسلكي الأساسية دعم بعض الخدمات بإيرادات خدمات أخرى. ولكن ليس من الضروري بوجه عام أن تدعم الاتصالات السلكية واللاسلكية من الإيرادات الحكومية العامة لأنه توجد في هذا المجال عادة قدرة كافية على الدفع. أما خدمات الاتصال السلكي واللاسلكى الأخرى، التي من قبيل خدمات المعلومات والبريد الإلكتروني والتعليم من بعد والحصول على المعلومات الطبية من بعد أو الإنترن特، فينبغي أن تتحاول على أساس استرجاع التكاليف بالكامل.

جيم - الشبكات الإلكترونية

٦ - أتاحت التطورات التي حدثت في وسائل الاتصال السلكي واللاسلكى، والحواسيب، والهواتف، وتكنولوجيات الألياف البصرية، بما في ذلك القدرات الجديدة وانخفاض التكاليف، فرصاً جديدة أيضاً لتبادل المعلومات والبيانات بسرعة وبتكاليف منخفضة على الصعيدين الوطني والدولي عن طريق الشبكات الإلكترونية، التي من قبيل شبكة "إنترنرت". ويمكن أن تعمل هذه القدرات على تعزيز الاشتراك الواسع النطاق في عمليات صنع السياسات؛ وتبادل المعلومات داخل جماعات المصالح الموجودة على نطاق يتجاوز النطاق، كالجماعات البيئية والنسائية؛ وإمكانية الاستفادة من مؤشرات التنمية الاجتماعية ورصد هذه المؤشرات؛ والاتصال بين قطاع الأعمال والرجال على الصعيدين الوطني والدولي معاً؛ والتحول إلى اللامركزية في الخدمات الحكومية والتجارية؛ وتبادل البيانات بين المؤسسات المالية؛ وطاقة من الأغراض الأخرى التي تسهم في استدامة التنمية. وطلب منظمات القطاع الخاص والمكاتب الحكومية ومؤسسات البحث والتعليم شديد على استعمال هذه الشبكات.

٧ - وفيما يختص بالعديد من البلدان، يمكن الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بالأوضاع والأنشطة الوطنية، بما فيها معلومات التنمية المستدامة وبياناتها، عن طريق المنظمات الدولية ويكون ذلك دائماً أسهل من الحصول عليها عن طريق المصادر الوطنية. فجميع البلدان تقدم معلومات إلى الأمم المتحدة والبنك الدولي والوكالات المتخصصة؛ والكثير من هذه المعلومات متاح بأشكال مختلفة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عن طريق شبكة الإنترنت. وإنشاء الشبكات الوطنية المتصلة بالإنترنت لن يتبع فحسب إمكانية الوصول مباشرة إلى هذه المعلومات، بل سيشجع أيضاً المصادر الوطنية للمعلومات على إتاحة البيانات والمعلومات مباشرة على الشبكة الوطنية.

٨ - وبينما أصبح لمعظم البلدان في العالم موقع واحد أو أكثر متصل بشبكة الإنترنت عن طريق خطوط دولية مستأجرة أو محطات ساتلية صغيرة، لا تزال هناك بلدان كثيرة لا تملك مثل هذه المواقع، ولا سيما في أفريقيا. ومن بين أقل البلدان نمواً البالغ عددها ٤٨ بلداً، هناك بلدان فقط لديهما شبكات أو حواسيب مضيفة متصلة مباشرة بالإنترنت. ولا تُعزى الحاجز التي تعيق الوصول الشبكي إلى تعدد هذه التكنولوجيا أو إلى تكلفتها أساساً، بل إلى العقبات المؤسسية والتنظيمية.

٩ - والعوائق التي تحول دون إنشاء شبكات من هذا القبيل في بعض البلدان تشمل الأحكام التنظيمية التي تحظر على مشغلي الشبكات استئجار الخطوط أو فرض الرسوم على خدمات الترسيط الشبكي، أو التي تقييد استعمال المودمات على الخطوط الهاتفية. وفي بلدان أخرى، رأت هيئات الاتصالات السلكية واللاسلكية أن الشبكات الإلكترونية تمثل وسيلة لتحسين الخدمات، فدعمت إقامتها.

يقوم برنامج إقامة شبكات التنمية المستدامة، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتقديم الدعم إلى البلدان النامية في مرحلة بدء تشغيل الشبكات الإلكترونية التي تصل بين الجامعات والهيئات الحكومية ومكاتب البرنامج الإنمائي وغيرها من المكاتب المعنية بالتنمية المستدامة. ويجوز أن تكون المنظمة المضيفة، التي تختارها لجنة توجيهية وطنية، جامعة أو هيئة حكومية أو منظمة غير حكومية، وينتظر منها تمكين جميع من يرغب من المستعملين من الوصول إلى الشبكة وإلى الإنترنت عن طريق الحاسوب والمودم وخط الهاتف. ويتوقع بوجه عام أن تصبح هذه الشبكات، بفضل اشتراكات المستعملين، ذاتية التمويل في غضون سنتين؛ وإن كانت المدة اللازمة لذلك تتوقف على حجم البلد ومدى توافر الحواسيب والخطوط الهاتفية وروح المبادرة لدى منظمي هذه الشبكات. وقد بلغت تكلفة إقامة خدمة بهذه وتشغيلها لمدة سنتين نحو ١٥٠ ٠٠٠ دولار. ومنذ عام ١٩٩٢، قام هذا البرنامج بتيسير إدخال عقدات لنقل البيانات في ٢١ بلداً، ويتوقع أن يبدأ تشغيل ١٠ عقدات أخرى في عام ١٩٩٦.

دال - الاستنتاجات

١٠ - إن العالم يشهد اليوم ثورة اتصالات، ومجتمع المعلومات يحل الآن بسرعة محل المجتمع الصناعي. وينبغي لكل بلد أن يشجع التكنولوجيات المعلوماتية الحديثة، بما فيها شبكة الإنترنت والشبكات المحلية، لتمكين الأسر المعيشية ودوائر الأعمال فيه من جني فوائد من عملية العولمة تفوق ما تجنيه الآن. وينبغي للبلدان أن تستعد لهذا العصر الجديد بتثقيف عامة الجمهور، ولا سيما من لا يزالون أميين. وعلى شباب كل أمة أن يكونوا قادة للتغيير، وعلى الجيل الأكبر سناً أن يضمن استمرارية ثقافته. وثورة الاتصالات تمثل تحدياً هائلاً، لأنها ستغير الحياة الأسرية وعلاقة الناس بتقاليدهم الروحية، وأعرافهم الاجتماعية، وهيأكلهم الهرمية الاجتماعية.

١١ - وينبغي لجميع مستويات المجتمع أن تسهم في مواجهة تحديات المجتمع المعلوماتي، وذلك على النحو التالي:

- (أ) على الآباء والأمهات أن يحافظوا على ترابط الوحدة الأسرية;
- (ب) على منظمات القاعدة الشعبية والمجتمعات المحلية ومجموعات المصالح أن تعزز اشتراك قطاع عريض من الجمهور في التنمية المستدامة;
- (ج) على الحكومة المحلية أن تهيئ محفلًا لتداول الأفكار والإلام بالمشاكل، وإشراك المجتمع المحلي بوسائل معلوماتية، مثل النشرات الإلكترونية;
- (د) على الدولة أو الحكومة الإقليمية أن توفر مصارف البيانات ومشورة الخبراء;
- (ه) على الحكومة الاتحادية أن تُعد إطاراً قانونياً وتنظيمياً مناسباً، وأن تقدم الأموال، وتيسّر التفاعل مع الصناعات الكبيرة في مجال إقامة الهياكل الأساسية للاتصالات;
- (و) على المجتمع الدولي أن يكفل استفادة جميع البلدان من ثورة الاتصالات.

ثانيا - شبكات الطاقة المستدامة والنقل

ألف - جوانب مشكلة الطاقة

١٢ - في الاقتصاد العالمي، يشكل استهلاك الطاقة وخدمات النقل والاستثمار في هذين القطاعين من ١٠ إلى ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم. ويستأثر قطاع الطاقة بنحو ٢٠ في المائة من الاستثمارات العالمية، وربما يذهب نحو ١٠ في المائة إلى الهياكل الأساسية للنقل. وتبلغ قيمة الأعمال في صناعة الوقود الأحفوري في العالم تريليون دولار في السنة في اقتصاد عالمي قيمة أعماله نحو ٢٦ تريليون دولار. ويقدر مجلس الطاقة العالمي أنه تلزم استثمارات سنوية في قطاع النقل العالمي بأسره قدرها تريليون دولار في السنة للوفاء بالزيادة المتوقعة في الطلب.

١٣ - وعلى النطاق العالمي، يسهم الوقود الأحفوري بنحو ٨٥ في المائة من إمدادات الطاقة الأولية التجارية في العالم، و ٩٧ في المائة من الوقود المستعمل في النقل، و ٦٤ في المائة من الطاقة الكهربائية الموصولة بالشبكات.

١٤ - وبالرغم من أن معظم استهلاك الطاقة العالمية يحدث حاليا في البلدان المتقدمة النمو، فإنه من المتوقع أن يحدث معظم النمو المقبل في البلدان النامية. ففي عام ١٩٩٠، كان نصيب البلدان النامية من الطاقة العالمية ٢٩ في المائة، ومن المتوقع أن يبلغ ذلك النصيب بحلول عام ٢٠٢٠ نحو ٥٠ في المائة، في حين سينخفض نصيب البلدان الصناعية من ٥١ في المائة إلى أقل من ٤٠ في المائة بقليل، كما سينخفض نصيب الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية من نحو ٢٠ في المائة إلى نحو ١٥ في المائة.

١٥ - وفي البلدان النامية، لا تتوفر لـ ٢,٥ بليون شخص، معظمهم في المناطق الريفية، إمكانية كبيرة للحصول على إمدادات تجارية من الطاقة. فإذا كان نقص الطاقة يشكل عائقا أمام التنمية والنمو الاجتماعيين - الاقتصاديين، فإن أساليب انتاجها واستخدامها، بالإضافة إلى نطاقها الحالي والمتوقع، تسمم في كثير من المشاكل البيئية.

١٦ - وسيقتضي التحول نحو زيادة استدامة اقتصاد الطاقة والنقل العالمي إجراء تغييرات رئيسية في السياسات، التي لن تثمر بدورها إلا على مدى عدة عقود بسبب ذات حجم القطاع. ومع ذلك، توجد حاليا أمثلة عديدة على عجز السياسات. فعلى سبيل المثال، تبلغ الإعاثات الحكومية المقدمة لأسعار الطاقة على النطاق العالمي نحو ٢٠٠ بليون دولار في السنة، وكان مجموع هذه الإعاثات في البلدان النامية في عام ١٩٩٢ أكبر من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية. وثمة مشكلة أخرى، هي أن الحكومات في البلدان المتقدمة النمو تنفق أكثر من ٥٠ في المائة من ميزانياتها المتعلقة ببحوث الطاقة، البالغة ٨ بلايين دولار

سنويًا، على البرامج النووية، في حين لا تحظى مصادر الطاقة المتجددة إلا بأقل من ١٠ في المائة. وكثيراً ما تمنح تخفيضات ضريبية للأعمال التجارية التي تدعم استعمال موظفيها للسيارات.

١٧ - وعلى النطاق العالمي، كان قطاع النقل العالمي محور العديد من الدراسات المكثفة على مدى السنوات، وفي كثير من الأحيان تراجعت الشواغل المتعلقة بمدى توافر الوقود الأحفوري وضمانه في الأجل الطويل أمام الشواغل المتعلقة بمدى إسهام الانبعاثات الاصطناعية من غاز ثاني أكسيد الكربون في الاحترار العالمي، ولا سيما في أعمال الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغير المناخ. كما أثيرت شواغل بشأن مدى مأمونية الطاقة النووية.

١٨ - وسيعتمد العالم على الوقود الأحفوري لعقود عديدة مقبلة في كل من توليد الطاقة الكهربائية والنقل. ومع ذلك، هناك إمكانية كبيرة جداً لزيادة كفاءة الطاقة، الأمر الذي يمكن نظرياً أن يخفف الآثار البيئية للوقود الأحفوري بدرجة كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إمكانات الوقود غير الكربوني آخذة في التزايد بسرعة. والعقبة الرئيسية التي تعترض الاستخدام الواسع النطاق لكل من تدابير كفاءة الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة، بما فيها تكنولوجيات الطاقة الشمسية والريحية وطاقة المد والجزر، تتمثل في الميزة التنافسية للوقود الأحفوري، التي من المرجح أن تسود ما دامت التكاليف البيئية لا تستوعب داخلياً.

١٩ - ويعتزم المجلس أن يعالج قضايا الطاقة بمزيد من التعمق في عمله مستقبلاً، ولكنه قرر في هذا الاجتماع أن يركز على القضايا المتعلقة بقطاع النقل.

باء - قضايا النقل

٢٠ - في عام ١٩٩٠، شكل النقل ٢٤ في المائة من الطلب النهائي على الطاقة (التجارية) في العالم ونحو ٣٠ في المائة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وكانت النسبة المقابلتان في السنة ذاتها لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في أمريكا الشمالية وللبلدان النامية ٣٤ و ١٧ في المائة، على التوالي، مما يعكس الفجوة الهائلة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في مجال استخدام المركبات.

٢١ - وفي عام ١٩٩٠، كان الطلب على النقل مسؤولاً عن ثلثي النمو الإضافي في الطلب على الطاقة في البلدان المتقدمة النمو، مقابل نحو ١٥ في المائة من النمو الإضافي في البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية.

٢٢ - وعلى النطاق العالمي، يشكل سفر الركاب ٦٠ في المائة من استهلاك الطاقة لأغراض النقل ويشكل نقل السلع ٤ في المائة منه. وهناك ارتباط قوي وإيجابي بين نقل السلع والناتج القومي الإجمالي. وكان اختيار واسطة النقل على مدى الزمن متاحياً لاستخدام وسائل النقل الأسرع الأكثر كثافة في استهلاك الطاقة. أما نقل الركاب، فهو أقل ارتباطاً بكثير بالناتج القومي الإجمالي أو بنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي؛ حيث تؤدي سياسات النقل، ومدى توافر الهياكل الأساسية، والأوضاع المكانية الحضرية، والعوامل وأفضليات الاجتماعية - الثقافية، دوراً شديداً وأهمية في المفاضلة بين وسائل نقل الركاب.

٢٣ - ويوجي عدد من السيناريوهات المتعلقة بمستقبل الطلب العالمي على النقل، التي أعدها المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقي، بأنه استناداً إلى السياسات الجارية ستكون الزيادات الملاحظة مؤخراً في الاتجاه نحو التنقل وتغيرات وسائل النقل هي العناصر الحاكمة لتطور الكفاءة الوقودية، وهو ما يعني أن الطلب العالمي على الطاقة اللازمة للنقل سينمو بمعدلات تكاد تكون مماثلة (خطية) للمعدلات التي كانت قائمة في العقود السابقة. وتشير السيناريوهات إلى وجود اتجاه نحو تشيع الطلب على التنقل في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وإن كان سيواصل النمو السريع في البلدان النامية بسبب ما يبذله الكثير من البلدان النامية السريعة النمو من جهود للحاق بالبلدان المتقدمة النمو.

٢٤ - ويعظى قطاع النقل باهتمام شديد، لا لمجرد أهميته كمصدر من مصادر انبعاثات غازات الدفيئة، بل أيضاً بسبب ما يخلفه على صحة الإنسان والبيئة من آثار ترتبط بالملوثات الأخرى وعدد من القضايا الأخرى، التي من قبيل حوادث المرور، والازدحام، والضوضاء، وإعاقة إمكانية الوصول إلى المدن، والتنافس على استعمال الأراضي، وتقييد إمكانية حصول الفقراء على الخدمات الأساسية - وهي مشاكل متزايدة الأهمية في البلدان النامية.

٢٥ - وتشير بعض التقديرات إلى أن التكاليف الاجتماعية والبيئية المرتبطة بأنماط النقل الجارية تعادل على الأقل تكاليف الوقود الحدية قبل فرض الضرائب، بل قد تصل إلى أربعة أمثال ذلك المبلغ.

٢٦ - وبالرغم من حدوث تحسينات ضخمة في الكفاءة الطاقية وفي التحكم في الانبعاثات بالنسبة للوحدة من الوقود المستهلك، قابلت هذه الآثار، في حالة النقل بالسيارات، زيادة أعداد المركبات بالنسبة للشخص الواحد (استخدام المركبات)؛ وزيادة عدد الرحلات للمركبة الواحدة (التنقل)، والتحول نحو أنواع المركبات ذات الكفاءة الوقودية الأقل، مثل سيارات الميني فان، ومركبات الدفع بالعجلات الأربع، والشاحنات الخفيفة. وفي النقل الجوي، حدثت تحسينات ضخمة في الكفاءة الطاقية بسبب زيادة طاقة استيعاب الركاب لكل طائرة، وارتفاع معدلات الاستعمال، والتحسينات في المحركات، ولكن هنا أيضاً أسفرت الزيادات في حجم السفر الجوي عن ارتفاع مطرد في مستويات الانبعاثات الضارة. وبإضافة

إلى ذلك، فإن أثر الانبعاثات في طبقة الاستراتوسفير أكثر حدة من الانبعاثات في الطبقة السفلية من الغلاف الجوي.

جيم - التكنولوجيات الجديدة

٢٧ - هناك عدد من الطرائق التي بفضلها يمكن أن تحل التكنولوجيا المحسنة بعض المشاكل المرتبطة بالنقل ولو في الأجل القصير أو الأجل المتوسط. فهناك تحسينات أجريت أساساً في تصميم محرك الاحتراق الداخلي والوقود الاحفورى المعاد تشكيله مما أدى إلى انتاج مركبات أنظف وأكفاء طاقياً. وهناك تغييرات أخرى، تحتاج إلى مزيد من الوقت؛ وهي تشمل الوقود البديل، ولا سيما تسيير العربات بالكهرباء. والمجال أمام مثل هذه التحسينات واسع جداً، ولا سيما بالنسبة للسيارات الذاتية الحركة والحافلات. وإن كان أقل في مجال النقل الجوي. ولا شك في أن التغييرات الجارية في هيكل شبكات النقل لتشجيع التحول إلى وسائل أكفاء بيئياً أساساً، مثل السكك الحديدية واستخدام المخاري المائية الداخلية للشحن وزيادة النقل الجماهيري الحضري وقطارات الركاب الرابطة بين المدن بسرعات عالية، ستسهم إسهاماً رئيسياً في تقليل المشاكل البيئية وإن كانت تتطلب مجموعة أعقد من أنشطة السياسة العامة. وفيما يتعدى مشاكل الانبعاثات، فإن الزدحام مشكلة أيضاً، توجد امكانيات ضخمة تسمح بالتحلّب عليها بتوليفة من النقل الجماهيري وإدارة امكانية الوصول إلى المناطق المزدحمة.

DAL - سياسات لدعم التغيير والاسراع به

٢٨ - يمكن تركيز السياسات على ثلاثة أهداف استراتيجية أساسية، هي: (أ) تقليل الانبعاثات الصادرة عن كل واسطة نقل؛ (ب) تشجيع التحوّلات في وسائل النقل؛ (ج) إدارة الطلب على النقل. وهناك أدوار هامة يمكن أن تؤديها الاستثمارات الاقتصادية، والنهج التنظيمية والتخطيط الحضري والمكاني، كلها مجتمعة.

٢٩ - وعلى الرغم من أن التدابير التي تهدف إلى التعجيل بإدخال التكنولوجيات الهدافة إلى تقليل الانبعاثات الضارة وتحسين الكفاءة الطاقية تتمتع بإمكانات ضخمة لتقليل التأثيرات البيئية، فإن النمو في حجم حركة المرور يتجاوز هذه المكاسب بصفة عامة. لذا، تستحق التدابير الهدافة إلى تقليل الطلب على النقل إهتماماً أشد. والاستعمال المتكامل للأراضي ، وتحطيط النقل لتشجيع النقل الجماهيري هو أحد هذه النهج، التي قد تشمل تدابير مثل (أ) تجميع مناطق التنمية السكنية الشديدة الكثافة والأمكنة التي يقصدها الناس للارتحال إليها في المناطق التي يخدمها النقل العام خدمة جيدة، وقد يفرض حظر على الأسواق المركزية التي لا يمكن الوصول إليها بالنقل العام؛ (ب) استخدام الإيرادات المتحصلة من رسوم العبور، ورسوم انتظار السيارات، ورسوم تسجيل المركبات وضرائبها لتمويل النقل العام؛ (ج) تقييد إمكانية الوصول

إلى وسط المدينة بفرض رسوم على انتظار السيارات، أو برسوم العبور أو بالحظ المباشر؛ (د) التوسيع في تغطية شبكة النقل العام، وطاقته وتوارته، (هـ) تعزيز السرعة وامكانية الوصول، بوسائل مثل تخطيط الحارات للنقل العام وتنظيم ركوب أشخاص عديدين للسيارة الخاصة، (و) زيادة عامل الراحة والأمن؛ (ز) التوسيع في انتظار السيارات في محطات النقل الطرفية الرئيسية ومرافق "الانتظار والركوب" في مناطق الضواحي. وبالاضافة إلى ذلك، يمكن تشجيع عدد من الاتجاهات المتصلة بالاتصالات السلكية واللاسلكية وثورة المعلومات، مثل "العمل من بعد" و "التسوق من بعد"، أو تعزيزها من خلال سياسة عامة تهدف إلى تقليل الطلب على رحلات الذهاب والإياب اليومية القليلة الركاب.

٣٠ - وقد استخدمت إدارة الطلب في بعض مدن إلى جانب توفير بدائل النقل الجماهيري، لتقليل الازدحام في المناطق الحضرية. وربما تملك ستفاورة أشمل نظام، يتضمن عدداً من التدابير التي تشمل فرض الرسوم آلياً على الطرق وفرض رسوم باهظة على ملكية العربات وعلى انتظارها، وهو نظام أدخل بعد تجهيزات مسبقة تشمل توفير الطرق الفرعية، ومرافق الانتظار والركوب، والتلوّس في خدمة الحافلات. ورغم ارتفاع مستوى الدخل الفردي والنمو السريع للناتج المحلي الإجمالي، فقد قللت هذه التدابير من معدل نمو السيارات الذاتية الحركة إلى نحو ٣ في المائة سنوياً. وتضطلع هونغ كونغ وأوسло وعدد من المدن الاسكندنافية الأخرى بتدابير مماثلة.

هاء - الاستنتاجات الأولية وتحصيات السياسة العامة

٣١ - لقطاع النقل أهمية بالغة في الاستراتيجيات الوطنية، والإقليمية والدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة. وتوجد أدلة وافرة تشير إلى أن أنواعاً معينة من نهج السياسة العامة قد ثبتت فعاليتها في حفظ صنع مركبات أثنا طاقياً وأقل توليداً للتلوث، كما تشير إلى وجوب عمل المزيد لإدارة الطلب بوسائل تسد الحاجة إلى التنقل، ولا سيما بتزويد المستهلك بخيارات أكثر تتيح له المفاضلة بين وسائل النقل. وتحث الحكومات على الإبلاغ عما تحرزه من تقدم نحو الاستجابة للتوصيات التي قدمتها لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثانية لإزالة مادة الرصاص من البيزين.

٣٢ - وعلى الرغم من أن الاستيعاب الداخلي الصارم للتکاليف والمنافع الخارجية المرتبطة بالنقل قد يظل هدفاً هاماً، فمن غير المرجح أن يصبح أمراً عملياً. بيد أنه ينبغي للسياسة العامة أن تمضي في هذا الاتجاه، بالأخذ بأدوات اقتصادية وتنظيمية مناسبة. فإلى جانب توفير خيارات النقل البديلة، يمكن أن تؤثر أسعار الوقود المستمرة الارتفاع - التي ربما تقيد بمعدل التحسن في متوسط كفاءة أسطول السيارات على أساليب الحياة، وتصميم المركبات، و اختيار موقع المساكن والمحلات التجارية، وسلوك السائقين، و اختيار واسطة النقل، وطول الرحلة. وربما ينبغي استكمال هذه التدابير بحملات تشغيلية موجهة نحو تشجيع أساليب حياة أكثر تواضعاً، من قبيل قيادة السيارات الأصغر.

٣٣ - وثمة حاجة أيضاً إلى تعاون دولي أكبر. وبالنظر إلى التنافس الدولي القوي في سوق السيارات الذاتية الحركة، والعلاقة بين الجهات الصانعة الوطنية وحكوماتها، ينبغي اتخاذ تدابير فعالة على الصعيد الدولي لاعداد أطر تنظيمية أفعل وأصرم، مثل المعايير المتفق عليها دولياً لنظافة الهواء، وانبعاثات المركبات ذات المحركات، والاقتصاد في الوقود، على الأقل فيما بين بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. كذلك، ينبغي إقامة آليات مالية وتسعيرية للحد من الطلب على التأمين، ولا سيما ضرائب الوقود أو ضرائب الطاقة، أو التنسيق بين مثل هذه الآليات على الصعيد الدولي.

٣٤ - وقد تستحق المسائل التالية دراسة فاحصة إضافية تتولاها هيئات ذات الصلة بالموضوع:

- (أ) تقليل معدل نمو الحركة الجوية، بالنظر إلى اسهامها المتزايدة في المشاكل البيئية العالمية؛
- (ب) استنباط مخططات ونظم تحفز على إدخال سيارات أنظف وأخفاء؛
- (ج) تشجيع جميع البلدان على اعداد "مخططات للتخطيط الأقل تكلفة/ولادارة جانب الطلب، على نحو ما نجحت محليات كثيرة في إدخاله للحفل على زيادة كفاءة الطاقة؛
- (د) المبادرة إلى وضع مخططات ضريبية بيئية معتمدة دولياً؛
- (ه) إحالة مسائل النقل والطاقة التي ما فتئت هيئات حكومية دولية تعالجها أساساً على الصعيدين الوطني والإقليمي إلى هيئة حكومية دولية مناسبة على الصعيد الدولي لكي تنظر فيها.

ثالثاً - الاجتماع مع الأمين العام

٣٥ - التقى المجلس بالأمين العام في جلسته الصباحية المعتادة يوم الأربعاء، الموافق ٣١ كانون الثاني/يناير. وببدأ الاجتماع باستعراض الرئيسة، السيدة بريجيتا دال (السويد)، للمناقشات التي دارت على مدار اليومين السابقين. وبناءً على طلب الأمين العام، طرح أعضاء المجلس وجهات نظرهم بشأن القضايا الحرجية المتصلة بالتنمية المستدامة، ورد الأمين العام على بيانات الأعضاء.

٣٦ - وفيما يتعلق بشورة الاتصالات، كان هناك اتفاق بين أعضاء المجلس على حاجة جميع البلدان والجماعات إلى الوصول إلى التكنولوجيات المعلوماتية الحديثة تعزيزاً للتنمية المستدامة والاشتراك في هذه التنمية على نطاق واسع. بيد أنه كان هناك أيضاً قلق، خشية أن تؤدي التكنولوجيات الجديدة إلى فجوات ومظالم اجتماعية واقتصادية متنامية، وأن تهدد التنوع الثقافي والقيم الدينية، بل والحرية الفردية أيضاً.

ولذلك، ثمة حاجة الى دراسة الطرق الكفيلة بتنمية التكنولوجيات الجديدة على نطاق واسع بدعمها للتنمية المستدامة.

٣٧ - وفيما يتعلق بمسألة الطاقة المستدامة والنقل، كان هناك قدر كبير من الاتفاق على أن القابلية للاستدامة تتطلب تغييرات أساسية في أساليب الحياة والمواقف. وقيل إن الاهتماء إلى الطرق المؤدية إلى تشجيع هذه التغييرات يتطلب وضع سيناريوهات بدائل لأجل التغير البيئي واستراتيجيات التنمية المستدامة. وقد اتفق على أن المسائل المتصلة بالطاقة المستدامة والنقل لا تعالج بالشكل المناسب على الصعيد الدولي. وسيستمر المجلس في معالجة مسائل الطاقة المستدامة والنقل في دوراته المقبلة وفي إسهامه في استعراض عام ١٩٩٧ الذي يتناول التقدم المحرز في التزامات ريو.

٣٨ - وبصفة أعم، شدد أعضاء المجلس على الحاجة إلى تحديد العوائق القائمة في سبيل التنمية المستدامة وتنفيذ التزامات ريو^(١)، وإلى اقتراح الطرق الكفيلة بالغلبة على هذه العوائق. وكان هناك اتفاق عام على أن البيئة السياسية الدولية والبيئة الاقتصادية الدولية تحولان، بطرق عديدة، لكي تصبحا أقل مواطنة للتنمية المستدامة. فالبلدان المتقدمة النمو تركز على تهيئة الوظائف؛ وتمويل البحوث يقتصر بشكل متزايد على المشاكل القصيرة الأجل؛ والمساعدة الإنمائية يصيّبها "الكلايل"؛ والاحتلالات المالية، وضغوط التنافس العالمي، وتقلص الأولوية السياسية بعد نهاية الحرب الباردة، واتجاه البلدان المتقدمة النمو اتجاهها متزايدا نحو الداخل ولمثل هذه الأسباب انتهى الأعضاء إلى أنه لم يتحقق أي تقدم نحو الحد من استهلاك الموارد الطبيعية.

٣٩ - واقتراح أن تستند إحدى استراتيجيات التنمية المستدامة إلى زيادة كفاءة استعمال الموارد. وقيل إنه سوف يكون ممكنا مضايقة السلع والخدمات الممكن انتاجها بقدر معين من الموارد الطبيعية والطاقة إلى أربعة أمثل المتحقق حاليا، وإن هذا سيتمكن البلدان النامية من مضايقة انتاجها واستهلاكها إلى أربعة أمثل المتحقق حاليا بدون زيادة الآثار البيئية المترتبة على ذلك، في الوقت الذي يمكن فيه للبلدان المتقدمة النمو أن تحافظ على مستوى معيشتها مع تخفيض الآثار البيئية المترتبة على ذلك تخفيضا شديدا.

٤٠ - وثمة رأي آخر، يقول بأن التكنولوجيات الجديدة والتحسينات في كفاءة الموارد لن تحل مشكلة التنمية المستدامة لأن من غير المحتمل، بدون تغييرات أساسية في أنماط الاستهلاك، أن تزداد الكفاءة بمعدل أسرع من حجم الاستهلاك. ويرى أصحاب هذا الرأي أن التنمية المستدامة هي في المقام الأول مسؤولية البلدان المتقدمة النمو، التي ينبغي لها أن تتجنب تصدير روحها الاستهلاكية إلى البلدان النامية. وسيتعين على المجتمعات أن تختار بين ما إذا كانت تريد أن تصبح "عالماً مصنوعة" مرتفعة الاستهلاك،

اختيرت سنغافورة نموذجاً لها، أو عوالم أكثر طبيعية وعلى درجة أكبر من التنوع البيولوجي ومنخفضة الاستهلاك.

٤١ - وقد لوحظ أن بعض بلدان آسيا تتمتع بتنمية سريعة وتسعى إلى تحسين بيئاتها، بالقيام، مثلاً، بتحفيض التلوث النهري وإعادة تشجير المناطق المتدحورة. وإلى حد ما، فقد اعتبر هذا النجاح في التنمية نتيجة للقيم الثقافية والدينية. وقد اقترح إدماج الثقافتين الشرقية والغربية لتحقيق التوازن بين القيم المادية والدينية. ولوحظ أيضاً أن لدى بعض البلدان الآسيوية حركات بيئية نشطة، وأن بعض المشاريع غير المستدامة، بما فيها بناء السدود والمشاريع المنطوية على إزالة الأشجار، قد أوقفتها المعارضة الشعبية.

٤٢ - وقيل إن معظم البلدان في إفريقيا لا تتمتع بأي تنمية: ففي تلك البلدان، أعطيت الأولوية لتحفيض حدة الفقر. وقال عضو إن المحاولات المبذولة لفرض أنماط الديمقراطية القائمة لدى البلدان المتقدمة التموج على البلدان الإفريقية لا تقدم حللاً لل الفقر.

٤٣ - وكان هناك اتفاق على نطاق واسع على أن استراتيجية التنمية المستدامة ينبغي أن تشمل استيعاب التكاليف البيئية في أسعار السلع والخدمات. وقال عضو إنه في ظل البيئة السياسية والاقتصادية القائمة تعد معارضه تقديم الدعم لاستهلاك الموارد، بصفة عامة، استراتيجية أمضى من النداءات المباشرة الداعية إلى حماية البيئة.

٤٤ - ودعا بعض أعضاء المجلس، عند تناولهم لمسألة كيفية تعزيز التنمية المستدامة، إلى الإعلان عن قصص النجاح والحالات التي يؤمن فيها النجاح. واقتراح هذا البعض عرض التنمية المستدامة بطريقة تجعلها جذابة لكل فرد، الأمر الذي قد يتطلب عرضها بطرق مختلفة للجماعات المختلفة. واقتراح ترويج التنمية المستدامة في أوساط الجمهور عاماً، ولا سيما على الصعيد الشعبي. وقيل إنه يمكن أن تستخدمن في هذا الترويج مجموعة مختلفة من الوسائل، تشمل الرسوم الهزلية والأقراس المضغوفة.

٤٥ - ولاحظ الأمين العام، في رده على وجهات نظر أعضاء المجلس، أن التنمية المستدامة هدف طويل الأجل وأن المجلس يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في التأكيد على الحاجة إلى منظور طويل الأجل. ثم أشار إلى انخفاض المساعدات الإنمائية وتوجه البلدان المانحة وجهاً جديدة، ناحية تحسين الحكم والإدارة، رداً على إخفاق الكثير من برامج المساعدة الاقتصادية السابقة. ولاحظ أيضاً أن الاستقرار السياسي شرط مسبق لبرامج التنمية المستدامة الفعالة على الصعيد الوطني، وأن الجهود الغوثية الإنسانية في البلدان التي مزقتها الحروب تحول الموارد بمنأى عن المساعدة الإنمائية.

رابعا - تدابير من أجل العمل المقبل: إسهام في استعراض عام ١٩٩٧ للتقدم المحرز في تنفيذ التزامات ريو

٤٦ - وافق المجلس على الإسهام في استعراض عام ١٩٩٧ الذي يتناول التقدم المحرز في تنفيذ التزامات ريو^(١) بما في ذلك ما يلي:

(أ) يتصور الأعضاء مبادرات لتوليد النقاش في مجتمعاتهم بشأن استعراض عام ١٩٩٧. (ينبغي إيلاء الاعتبار لمسألة تحديد هذه الالتزامات):

(ب) يعد المجلس، بطبيعته، هيئة مستقلة ولذلك يرى أن من المنفي وضع تقرير يحوي توصيات مستقلة ويمكن إتاحتها كإسهام في الدورة الخامسة للجنة التنمية المستدامة، التي ستعقد عام ١٩٩٧.

٤٧ - أبلغ المجلس بالوثائق التي سيعدها الأمين العام للدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في حزيران/يونيه ١٩٩٧ والدورة الرابعة للجنة التنمية المستدامة. واتفق على أن يكون تقريره المرفوع إلى اللجنة ذاتها محددة كل التحديد ولا يزيد حجمه عن ٢٠ صفحة.

٤٨ - وأعد المجلس مخططا للتقرير (يرد في المرفق الأول)، واتخذ قرارا بشأن العملية التالية في إعداده. وسيقدم الأعضاء مساهماتهم لشتى القطاعات إلى أمانة المجلس، التي ستعد مشروعها أول دورة المجلس السادسة (٦-٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، التي سيجري المجلس فيها مناقشة متعمقة للمسائل التي سيجري تحديدها. وسيعد مشروع نهائي لدورة المجلس السابعة (كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)؛ وقد يلزمه تحرير على يدي صحفي محترف.

خامسا - تنظيم الدورة

٤٩ - عقدت الدورة الخامسة للمجلس الاستشاري الرابع المستوى للتنمية المستدامة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وقد حضر الدورة ستة عشر عضوا من المجلس هم: ماريا خوليا السوغراري، وكريستين أماوكو - نوماما، والأميرة بسمة بنت طلال، وبريجيتا دال، ونيكولاي دروزدوف، وعبد الله حسين، ويورج إمبرغر، وجاك ليسورن، ومارسيليو ماركييس موريلا، ولورا نوفوا، وكو غيبينغ، وإميل سالم، وموريس ستروين، وسو سانغ - موك، ومصطفى طلبة، وإرنست - أولريش فون فايتسيكر. ولم يتمكن عضوان من الحضور، هما: ديفيد هامبورغ وديفيد بيرس.

٥٠ - وانتخب المجلس بالإجماع الأعضاء التالية أسماؤهم للخدمة في المدة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٧ هما: بريجيتا دال، رئيسا؛ وإميل سالم، نائبا للرئيس؛ ويورج إمبرغر، مقررا.

٥١ - وافتتح الدورة وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة وأدلت الرئيسة ببيان استهلالي، وأشارت فيه إلى الدور الخاص الذي يمكن أن يؤديه المجلس بتقديمه لإسهام مستقل في الاستعراض الحكومي الدولي لتنفيذ التزامات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. واستعرض السيد موريس سترونج المركز الراهن لتنفيذ تلك الالتزامات والدور الممكّن للمجلس في إعادة تنشيط عملية التنفيذ في السياق السياسي والاقتصادي الجديد.

٥٢ - كما ألقى الأمين العام خطابا في جلسة الافتتاح، أشار فيه إلى أن المجلس أنشئ لإسداء المشورة إليه بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبشأن جهود أخرى دعما للتنمية المستدامة. وقال إن المجلس يمكن أن يقدم إلى العملية الحكومية الدولية الأفكار والدينامية ويمكن أن يساعد على تعزيز فهم دور الأمم المتحدة في تشجيع التنمية المستدامة ودعم ذلك الدور، في مواجهة تصور خاطئ شائع، هو تصور تركيز المنظمة أساسا على أنشطة حفظ السلام.

٥٣ - واستعرض مدير شعبة التنمية المستدامة، التابعة لإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، التحضير لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المقرر عقدها في عام ١٩٩٧ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ التزامات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. واستعرضت لورا نوفا، التي كانت أيضا عضوا في المجلس في فترة السنتين ١٩٩٤ و ١٩٩٥، الأعمال المضطلع بها في دورات المجلس الأربع الأولى، وذلك لإطلاع الأعضاء الجدد على تلك الأعمال.

٥٤ - ونظر المجلس، في مداولاته الموضوعية، في ثلاثة محاور، هي: أثر الثورة العالمية في ميدان الاتصالات المتعددة الوسائل على التنمية المستدامة؛ وشبكات الطاقة المستدامة والنقل؛ ودور المجلس في استعراض عام ١٩٩٧ للتقدم المحرز في تنفيذ التزامات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وكان معروضا على المجلس عدد من ورقات المعلومات الأساسية التي تعالج مسائل ومشاكل معينة تتعلق بكل من المعايير الثلاثة. وأدى اختصاصيون متخصصون في إقامة الشبكات الالكترونية والنقل المستدام ببيانات وأسهموا في مناقشة كل موضوع.

٥٥ - واجتمع الأمين العام بالمجلس مرة أخرى في ٣١ كانون الثاني/يناير. (وللإطلاع على موجز لذلك الاجتماع، انظر الفصل الثالث أعلاه).

٥٦ - وقدمت إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة خدمات موضوعية للدورة.

الحواشي

(١) للاطلاع على إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وجدول أعمال القرن ٧١، والبيان الرسمي غير الملزم قانوناً بمبادئ من أجل تواافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة، التي تعرف في مجموعها باسم "الالتزامات ريو"؛ انظر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيعات A.93.I.8، والتصويبات)، القرار الأول، المرفقات الأول والثانية والثالث.

المرفق الأول

الخطوط العامة لتقرير يقدم إلى لجنة التنمية المستدامة
في دورتها الخامسة كمساهمة في استعراض عام ١٩٩٧
الذي يتناول التقدم المحرز في تنفيذ التزامات ريو

أولا - مناقشة التنمية المستدامة بعد أربع سنوات من
مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

أزمة الرؤية والالتزام

بعد مضي أقل من أربع سنوات على انعقاد المؤتمر، تتعرض رؤية التنمية المستدامة نفسها إلى الضغط والمعاناة بسبب التوتر المتواصل فيها. وتحتاج الأسئلة التالية إلى معالجة:

(أ) هل التنمية المستدامة قابلة للتحقيق؟

(ب) هل هي نتيجة غير لازمة؟

(ج) هل هي مهمة؟

إنها مهمة

ليست التنمية المستدامة مفهوما جاما، بل عملية مقاربة يكون التوتر فيها متأصلا (على سبيل المثال: الجوانب المشتركة بين الأجيال مقابل الاحتياجات القصيرة الأجل).

وهي وسيلة لتطوير حياة البشر، من الأغنياء والفقرا على السواء.

والقضاء على الفقر من صميم التنمية المستدامة.

المجتمع المستدام

سوف تتفاوت منظورات ما يشكل مجتمعا مستداما وفقا للقيم والأولويات السياسية المختلفة.

لا بد من تعريف دور المبادئ الواردة في إعلان ريو المتعلقة بالبيئة والتنمية.

ثانيا - المعوقات الحائلة دون تحقيق التنمية المستدامة

فقدان الزخم السياسي

ينجم فقدان الزخم السياسي عن قصر فترة الاهتمام، والانتهاءك وشدة الأزمة المالية في القطاع العام بجميع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، عمليا، وهي الأزمة التي تجسدها الحالة الراهنة للأمم المتحدة، التي نُكبت بالانهيار المالي وتشوه الصورة وهبوط المعنويات.

الافتقار إلى الموارد المالية

إن المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل البيئي المحدد غير كافيين كلاهما.

لماذا لا تجدي الصيغة القديمة؟

عدم الوصول إلى التكنولوجيا

إن التكنولوجيا التطبيقية ملك خاص.

فشل السوق في استيعاب التكاليف

النهوج القطاعية إزاء التنمية

دراسات إفرادية: لماذا لا يجري تحقيق الأهداف الواردة في جدول أعمال القرن ٢١

يضم جدول أعمال القرن ٢١ عددا محدودا من الأهداف المقاسة كميا، على النحو المبين أدناه:

الفصل ٦ المتعلق بالصحة: أهداف القضاء على بعض الأمراض/أو الحد منها بحلول عام ٢٠٠٠ (الفقرة ٦ - ١٢)، أهداف الإقلال من المخاطر على الصحة إلى أدنى حد (الفقرة ٦ - ٤٠).

الفصل ٧ المتعلق بالمستوطنات البشرية: توفير الهياكل الأساسية البيئية في جميع المستوطنات بحلول عام ٢٠٢٥ (الفقرة ٧ - ٣٨); وإحراز تحسن شديد في كفاءة الأنشطة الحكومية بحلول عام ٢٠٠٠ (الفقرة ٧ - ٧٧).

الفصل ١٠ المتعلق بنهج متكامل لتخطيط وإدارة الموارد من الأراضي: تحسين وتعزيز التخطيط والإدارة والتقييم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٠؛ وتعزيز المؤسسات وآليات التنسيق في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٨؛ وإنشاء آليات لمشاركة جميع الأطراف المعنية في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦ (الفقرة ١٠ - ٥).

الفصل ١١ المتعلق بمكافحة إزالة الغابات: تعزيز طاقات وقدرات المؤسسات الوطنية بحلول عام ٢٠٠٠ (الفقرة ١١ - ٢).

الفصل ١٢ المتعلق بإدارة النظم الإيكولوجية للجبال: وضع نظم، بحلول عام ٢٠٠٠، ملائمة لتخطيط استخدام الأراضي وإدارتها في المناطق الجبلية التي تغذيها مستجمعات المياه (الفقرة ١٣ - ١٥).

الفصل ١٤ المتعلق بالزراعة: موافصلة ووضع خطط متعددة القطاعات لتعزيز انتاج الأغذية المستدام في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٨؛ وموافصلة وتعزيز قدرة البلدان النامية، لا سيما أقلها نموا، على أن تتولى بنفسها أنشطة إدارة السياسة العامة والبرمجة وتخطيط الأنشطة، وذلك في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٥ (الفقرة ١٤ - ٨).

(يُستكمل بأهداف أخرى)

ثالثا - إلى الأمام

(يناقش مناقشة عامة، ويطبق على عدد محدود من المسائل الحرجة)

ألف - مسائل عامة

كيف يمكن أن تفيد من العولمة والتحول إلى القطاع الخاص؟ والمسائل ذات الصلة بذلك هي:

(أ) السيطرة العامة على الأموال العامة:

(ب) تصحيح الأسعار/استيعاب تكلفة العناصر البيئية الخارجية، بواسطة:

- ١٠ تقييم الموارد الملائمة؛
- ٢٠ حلول مختلفة للمشاكل الوطنية والدولية (العالمية)؛
- ٣٠ الاعتراف بالحاجة إلى نظام استيعاب عالمي؛
- ٤٠ وضع مبادئ للتقرير بين التجارة والتنمية المستدامة.
- زيادة إمكانية الحصول على تدفقات الموارد، والتكنولوجيا والتمويل والملكية الفكرية، باستكشاف ما يلي:
- (أ) نهوض جديدة لتعبئة الموارد المالية؛
- (ب) نهوض جديدة لتعبئة نقل التكنولوجيا؛
- (ج) طرق لتغيير المواقف والعقليات (نموذج جديد في النظرية الاقتصادية).
- ثمة حاجة إلى ثورة في مجال الكفاءة لأجل التصدي للآثار البيئية الناجمة عن معدلات النمو المتوقعة. وهذا من شأنه أن يجعل الاقتصادات المحلية أقوى، لا أضعف. فكيف تستطيع التكنولوجيات المعلوماتية أن تسهم في تعزيز الكفاءة؟
- تلزم ديمقراطية وأشكال حكم جديدة تنخرط فيها الفئات الرئيسية.
- تمثل تعبئة المرأة قوة تغيير إيجابية.
- لا بد من إقامة هياكل تشاركية على جميع أصعدة المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات الشعبية وغيرها من المجموعات الرئيسية.
- ينبغي إيلاء الاهتمام ذي الأولوية للفئات المستضعفة.
- ينبغي وضع مناهج دراسية في التنمية المستدامة ضمن البرامج التعليمية، ابتداءً من دور الحضانة وانتهاءً بالجامعة.

يلزم تشكيل تحالفات استراتيجية، داخل البلدان وخارجها.

يلزم تعزيز صنع القرارات المشتركة بين القطاعات في الأمم المتحدة (ما دور لجنة التنمية المستدامة؟)

باء - حالة الطاقة

ينبغي تحديد أهداف قابلة للتحقيق.

جيم - حالة النقل

ينبغي تحديد أهداف قابلة للتحقيق (انظر المناقشة في الفصل الثاني في هذا التقرير).

المرفق الثاني

جدول الأعمال

- ١ - افتتاح الدورة.
- ٢ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٣ - إقرار جدول الأعمال و برنامجه العمل.
- ٤ - تقرير المجلس عن دورته الرابعة.
- ٥ - أثر الثورة العالمية للاتصالات المتعددة الوسائط على التنمية المستدامة.
- ٦ - شبكات الطاقة المستدامة والنقل.
- ٧ - دور المجلس في استعراض عام ١٩٩٧ الذي يتناول التقدم المحرز في تنفيذ التزامات ريو.
- ٨ - مسائل أخرى.
- ٩ - أعمال المجلس المقبلة.
- ١٠ - اعتماد تقرير المجلس عن دورته الخامسة.

المرفق الثالث

السير الشخصية لأعضاء المجلس

الرئيسة

السيدة بريجيتا دال (السويد): رئيسة برلمان السويد. وعضو اللجنة التنفيذية للحزب الديمقراطي الاجتماعي. وعضو المجلس الاستشاري للشؤون الخارجية. والمناصب السابقة التي شغلتها تشمل مناصب وزيرة البيئة (١٩٩٠-١٩٩١)، وزيرة الطاقة (١٩٨٦-١٩٨٢) وزيرة الطاقة (١٩٩٠-١٩٨٦). وتلقت تعليماً تخصصياً في السويد (التاريخ والعلوم السياسية).

نائب الرئيس

السيد إميل سالم (اندونيسيا): عضو الفريق الاقتصادي التابع لرئيس جمهورية اندونيسيا؛ وعضو المؤتمر الاستشاري الشعبي؛ وعضو أكاديمية العلوم الاندونيسية. وتشمل المناصب التي شغلها فيما سبق مناصب وزير الدولة لشؤون السكان والبيئة؛ ورئيس مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وأستاذ الاقتصاد بجامعة اندونيسيا. وتلقى تعليمه التخصصي في اندونيسيا والولايات المتحدة الأمريكية (اقتصاد). وهو حائز على جائزة ج. بول غيفتي (الصندوق العالمي للأحياء البرية، الولايات المتحدة). وهو أيضاً مؤلف Pemerataan Pembangunan Berwawasan (١٩٧٨)؛ و Pendapatan and Perencanaan (١٩٨٦).

المقرر

يورغ أمبرجر (استراليا): أستاذ الهندسة البيئية، ومدير مركز ديناميات المواقع لأغراض البيئة ورئيس مركز بحوث المياه في جامعة غرب استراليا. وهو حالياً رئيس مؤسسة Western Australia Estuarine Research and المستشار العلمي لبرنامج رصد الأرض. وهو عضو الأكاديمية الاسترالية للعلوم. وتشمل مناصبه السابقة مناصب أكاديمية مختلفة في استراليا والخارج؛ ومنصب الخبير الاستشاري لعدد من الهيئات الحكومية على الصعيد الاتحادي وصعيد الولاية ولوكلات خاصة وهو حائز على جوائز مختلفة تقديراً لمساهمته بشأن المسائل البيئية. وحصل على تعليمه التخصصي في استراليا والولايات المتحدة الأمريكية.

الأعضاء

السيدة ماريا خوليا ألسوغاري (الأرجنتين): عضوة في الحكومة الوطنية، وأمينة أمانة الموارد الطبيعية والبيئة البشرية. والمناصب التي شغلتها من قبل تشمل منصب نائبة رئيس لجنة الدفاع الوطني التابعة لمجلس النواب الوطني؛ وعضو لجنة العلاقات الخارجية والدفاع الوطني والعلم والتكنولوجيا؛ وعضوة الكونгрس الوطني عن اتحاد الوسط الديمقراطي في بوينس آيرس؛ وممثلة الأرجنتين لدى اتفاق التعاون

الاقتصادي بين الأرجنتين وأوروغواي؛ ومستشارة في الوفد الموفد إلى رابطات التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية؛ كما شغلت مناصب مختلفة في القطاع الخاص. وحصلت على تعليمها التخصصي في الأرجنتين.

كريستينا أمواكو - نواما (غانانا): وزيرة البيئة والعلوم والتكنولوجيا. والمناصب التي شغلتها من قبل تشمل مناصب وزيرة البيئة؛ والخبيرة الاستشارية البيئية العاملة في مجال حفظ التنوع الإحيائي؛ وعضوة في لجنة التخطيط الإنمائي الوطني في غانا. وشغلت مناصب أكاديمية متعددة. وحصلت على تعليمها التخصصي في غانا وكندا.

سمو الأميرة بسمة بنت طلال (الأردن): مؤسسة صندوق الملكة عالية للتنمية الاجتماعية ورئيسة مجلس أمانته؛ ورئيسة الرابطة العربية للمرأة والتنمية؛ ورئيسة اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة.

نيكولي دروزدوف (روسيا): كاتب متخصص في شؤون البيئة وعالم إحياء. وأستاذ مساعد بكلية الجغرافيا بجامعة موسكو الحكومية؛ ومقدم ومنتج البرنامج "في عالم الحيوان" التليفزيوني الروسي المعروف ولبرامج أخرى تتناول الطبيعة. وشارك في بعثة اليونسكو المتعلقة بالإنسان والمحيط الحيوي الموفدة إلى جزيرتي تونجا وساموا بالمحيط الهادئ. ألف ٢٠ كتاباً وعدها كبيراً من الورقات البحثية في مجالات الأحياء والجغرافيا وحفظ الطبيعة. وهو حائز على عدد من الجوائز الدولية. وتلقى تعليمها التخصصي في الاتحاد الروسي واستراليا. وهو عضو في نادي المستكشفين وأكاديمية نيويورك للعلوم.

ديفيد أ. هامبورغ (الولايات المتحدة الأمريكية): رئيس مؤسسة كارنيجي في نيويورك. ويشغل مناصب في مجالس جامعة روكلفر ومركز ماونت سايناي الطبي والمتاحف الأمريكي للتاريخ الطبيعي ومؤسسة جوهان جيكوبس. وهو عضو في الجمعية الفلسفية الأمريكية والأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم. والمناصب التي شغلها من قبل تشمل منصب أستاذ ورئيس قسم الطب النفسي والعلوم السلوكية وأستاذ كرسى هدجسون في علم الأحياء البشري بجامعة ستانفورد؛ ورئيس معهد الطب بالأكاديمية الوطنية للعلوم؛ ومدير قسم بحوث السياسات الصحية والتعليم وأستاذ كرسى جون د. مكارثر للسياسة الصحية بجامعة هارفارد؛ ورئيس مجلس الرابطة الأمريكية للنهوض بالعلوم. وشغل مناصب رئيس وعضو في مجموعات وطنية متعددة للسياسات العلمية، بما في ذلك رئيس لجنة مستشاري الرئيس في مجال العلم والتكنولوجيا. وشملت اهتماماته ومساهماته البحثية الاستجابات البيولوجية والسلوك التكيفي، والعدوان البشري، وعلوم الطب الحيوي والسلوك، والصلات بين السلوك والصحة ونماء الأطفال والمراهقين. وحصل على تعليمها التخصصي في الولايات المتحدة. وألف *Today's Children: Creating a Future For a generation in Crisis*

عبدالحسين (الهند): شغل فيما سبق منصب سفير لدى الولايات المتحدة؛ ويشغل حالياً منصب نائب رئيس معهد راجيف غاندي للدراسات المعاصرة، التابع لمؤسسة راجيف غاندي.

جاك ليسورن (فرنسا): أستاذ في معهد الفنون والصناعات، والمناصب التي شغلها من قبل تشمل منصب مدير صحيفة لوموند؛ وهو مؤسس جمعية الاقتصاد والرياضة التطبيقية ورئيس مشروع المستقبل المشترك Interfutures التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

مارسيليو ماركيز مورييرا (البرازيل): مدير برنامج الدراسات الدولية المتقدمة بالجامعة الحكومية في ريو دي جانيرو؛ والمستشار الخاص لعمدة ريو دي جانيرو ومستشار دولي أول لدى شركة ميريل لينش؛ وعضو المجالس الاستشارية لجناح الكوريك بأمريكا الجنوبية، وهو شنت - البرازيل، ومصرف نوتري - برازيل الأمريكي والمناصب التي شغلها في الماضي تشمل مناصب وزير الاقتصاد والمالية والتخطيط؛ وسفير لدى الولايات المتحدة؛ والمدير المناوب لصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية؛ ومستشار لوزير المالية وعضو في مجلس مصرف التنمية الوطني؛ وشغل عدداً من المناصب الأخرى الرفيعة المستوى في المجال الأكاديمي ومجال الإدارة والقطاع الخاص. وهو عضو في غير ذلك من المؤسسات والمنظمات المهنية المتعددة. وألف، أو اشتراك في تأليف كتب عديدة. وتلقى تعليمه التخصصي في البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية.

لورا نوفوا (شيلى) رئيسة منظمة PARTICIPA (وهي منظمة غير حكومية شيلية معنية بالتعليم والديمقراطية)؛ وعضو في مجلس CIUDADANA PAZ؛ وعضو مكتب المحامين فيليب وبارا زافال وبوليدو ولافلواز (تعدين وشؤون شركات)؛ وكانت مسؤولة من قبل عن الخدمات العامة في شركات التعدين الحكومية؛ وتعاونت في صياغة مشاريع قوانين متعددة؛ وهي عضو في لجنة الحقيقة والمصالحة وهي حائزة على جائزة كوف للخدمة العامة المتميزة من جامعة نيويورك وتلقت تعليمها التخصصي في شيلى والولايات المتحدة الأمريكية (قانون).

ديفيد بيرس (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية): أستاذ الاقتصاد البيئي في يونيفرستي كوليدج بلندن ومدير مركز البحوث الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالبيئة العالمية؛ ورئيس الفريق الاقتصادي المعنى بالأمطار الحمضية التابع لجنة الاقتصاد الأوروبا؛ وعضو الفريق الاستشاري العلمي التابع لمرفق البيئة العالمية. ومن المناصب التي شغلها فيما سبق منصب المستشار الشخصي لوزير الدولة للبيئة بالمملكة المتحدة. وألف واشترك في تأليف أو تحرير عدد كبير من الكتب في مجالات الاقتصاد والبيئة والتنمية المستدامة؛ وهو يتمتع بخبرة استشارية دولية واسعة النطاق وتلقى تعليمه التخصصي في المملكة المتحدة.

كوجيبينغ (الصين): رئيس لجنة حماية البيئة والموارد بمؤتمر الشعب الوطني. وشغل فيما سبق مناصب نائب رئيس لجنة حماية البيئة، ومدير المجلس الحكومي بوكالة حماية البيئة، بالصين، ورئيس بعثة الصين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد تلقى تعليمه تخصصياً (هندسة) في الصين والمملكة المتحدة. وله عديد

من المنشورات بشأن القضايا البيئية، من بينها منشوران أحدهما بعنوان: China's Environment and Development .Studies on Environmental Services in China (١٩٩٣)، والآخر بعنوان:

موريس سترونج (كندا): الرئيس والموظف التنفيذي الأعلى في مؤسسة Ontario Hydro. وشغل فيما مضى مناصب من بينها مناصب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية؛ وكيل الأمين العام والمنسق التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لعمليات الطوارئ في أفريقيا؛ ومدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والرئيس والموظف التنفيذي الأعلى لمؤسسة Petro Canada؛ ورئيس مجلس محافظي مركز البحوث الإنمائية الدولية بكندا، وتلقى تعليمه التخصصي في كندا (الأعمال التجارية والصناعية). وهو حائز على عدد كبير من الجوائز ودرجات الدكتوراه الفخرية.

د. سوه سانغ - موك (جمهورية كوريا): عضو الجمعية الوطنية؛ ورئيس الفرع المحلي لمنظمة كانغنم - غو إيه في سول؛ ورئيس معهد دراسات السياسات العامة. وشغل فيما سبق مناصب من بينها مناصب وزير الصحة والرفاه؛ والمدير العام لمكتب تنسيق السياسات التابع للحزب الليبرالي الديمقراطي؛ وعضو في عدد من لجان الجمعية الوطنية؛ ونائب رئيس معهد التنمية الكوري؛ وعضو مجلس المحيط الاهدى للاقتصاد بين في مجلة تايم؛ والمستشار الأعلى لنائب رئيس الوزراء ووزيرشؤون مجلس التخطيط الاقتصادي بجمهورية كوريا. وألف وكتب عدداً من الكتب والمقالات. وتلقى تعليمه التخصصي في الولايات المتحدة.

محطفى طلبه (مصر): أستاذ بكلية العلوم، جامعة القاهرة. ورئيس ECOPAST، مركز البيئة والتراث الثقافي، بواسطنطن العاصمة؛ ورئيس المركز الدولي للبيئة والتنمية. وقد شغل فيما سبق مناصب وكيل الأمين العام والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ورئيس الوفد المصري إلى مؤتمر ستوكهولم المعنى بالبيئة البشرية (١٩٧٢) وتلقى تعليمه تخصصياً في مصر والمملكة المتحدة (علم النبات). وله بحوث عديدة بشأن أمراض النبات، والمواد المضادة للفطريات، وعلم وظائف الأعضاء لدى الكائنات الدقيقة، والبيئة، ومن بينها بحث عنوان Sustainable Development: Constraints and Opportunities (١٩٨٧) - .

إرنست أولريتش فون فايتسيكر (ألمانيا): رئيس معهد فوبرتال للمناخ والبيئة والطاقة بمركز العلوم في وستفاليا الواقعة شمال الراين. وعضو في نادي روما. وشغل فيما مضى مناصب من بينها مناصب مدير معهد السياسات البيئية الأوروبية؛ ومدير مركز الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ ورئيس جامعة كايسيل بألمانيا، ورئيس رابطة العلماء الألمان. ومؤلف Earth Policies و Ecological Tax Reform و واشتراك في تأليف Factor Four: Doubling Wealth and Halving Resource Use (تحت الطبع).

— — — — —